برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ٢٧ - ١٩٩٦/٥/٣٠

# ملخص لأعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/96/12
10 October 1996
ORIGINAL: ENGLISH

## ملخص أعمال الدورة

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

## ملخص أعمال الدورة السنوية ١٩٩٦

١- ترأست سعادة السيدة بياتريس دامبيا (بوركينا فاسو) جلسات الدورة السنوية.

٢- وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال حسبما اقترح في الوثيقتين WFP/EB.A/96/1 وWFP/EB.A/96/1/Corr.1. وقرر مناقشة بنوده وفقا للتسلسل التالي: ١، ٢، ٤، ٧، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١.

٣- أكد المجلس القرار الذي اتخذه في الدورة العادية الثانية بتعيين السيدة جانيت سان سير (كندا) مقررا للدورة السنوية.

## التقرير السنوي للمديرة التنفيذية ١/١٩٩٦

٤- عند إجازة التقرير السنوي، أثنى المجلس على الوضوح الذي اتسمت به الوثيقة وأقر من الناحية العامة أنها قد ناقشت القضايا الصحيحة. وعند النظر في الوثيقة ركز المجلس على أهمية النقاط التالية:

(أ) التيقن من توافر الموارد اللازمة للأنشطة الإنمائية، والحرص على إيجاد توازن بين الأنشطة الإنمائية وعمليات الإغاثة.

(ب) مواصلة التركيز على أكثر السكان فقرا في أكثر البلدان حاجة، وبخاصة في البلدان الخارجة من الكوارث لتوها؛

(ج) زيادة العمل المشترك للبرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المتبرعة الثنائية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية؛

(د) الحفاظ على الطابع متعدد الأطراف لبرنامج الأغذية العالمي؛

(ه) إيلاء المزيد من الاهتمام بمسائل الصحة والتغذية في الأنشطة الإنمائية للبرنامج؛

(و) استمرار مجهودات البرنامج في مجال الوقاية من الكوارث والاستعداد لها.

٥- أشاد المجلس باستراتيجية البرنامج في الانسحاب التدريجي من أنشطته في البلدان التي لا تنتمي لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في داخل فئة أقل البلدان نموا. وأشار إلى أنه ينبغي أن يتم هذا الانسحاب بتؤدة وحكمة بحيث يتم الوفاء بالتزامات البرنامج في المرحلة الأخيرة من تنفيذ المشروع.

٦- أشار المجلس إلى ضرورة توافر مناسبات للنقاش وإعطاء توجيهات بشأن مسائل السياسات. وإلى أن التقرير ينبغي أن يحدد على وجه واضح المجالات التي قد تحتاج إلى نقاش في دورات قادمة من دورات المجلس. ولقد ذكرت القضايا التالية التي تحتاج للنقاش على مستوى السياسات: تحويل السلع إلى نقد، والتمويل المباشر متعدد الأطراف، والتغذية، ودور النساء، استراتيجية الانسحاب التدريجي للبرنامج.

٧- ورحب المجلس بالتركيز على تحسين النظام المالي.

## التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨- الأجزاء الأول والثاني والثالث.

ناقش المجلس هذه التقارير الثلاثة مجتمعة ووافق عليها، وأوصى بتقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعند استعراض التقارير أبدى المجلس الملاحظات التالية:

(أ) متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢١١/٤٤، و١٩٩/٤٧، و١٢٠/٥٠ – الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات (٢/١٩٩٦)

أثنى المجلس على الأمانة لجهدها في تطوير التنسيق بين الوكالات، مشيرا بوجه خاص إلى جهد البرنامج في دعم نظام المنسق المقيم، وأكد المجلس على ضرورة الربط بين منهاج البرمجة القطرية للبرنامج ومذكرات الاستراتيجيات القطرية أينما كان ذلك ممكنا. وعبر المجلس عن ارتياحه لمتابعة البرنامج للالتزامات التي قطعها على نفسه في مؤتمر قمة بكين.

(ب) متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٠/١٩٩٥ – التعاون مع مؤسسات بريتون وودز (٣/١٩٩٦)

أخذ المجلس علما بالخطوات التي اتخذتها الأمانة بغية تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز وعلى وجه الخصوص مع البنك الدولي. وأبدى ارتياحه للنماذج العديدة للتعاون القائم في مشروعات التنمية وإعادة التعمير والطوارئ،

(ج) متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٥ – التوجيه العام إلى صناديق وبرامج الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية (٤/١٩٩٦)

أعرب المجلس عن ارتياحه لمبادرات البرنامج في مجال التقييم والرصد، وعلى وجه الخصوص الاتجاه السائد حاليا في التركيز على اثر الأنشطة على المستفيدين واستمرارية المشروعات. ولاحظ المجلس أن التقييم من شأنه أن يعين الحكومات بشكل أكبر في إدارة المشروعات. ورحب بتدريب النظراء القطريين من خلال حلقات العمل التي يشرف عليها البرنامج.

٩- الجزء الرابع – متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/١٩٩٥: تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (٥/١٩٩٦)

١٠- شارك المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيدة ساداكو أوغاتا، في جزء من النقاش تحت هذا البند. وحظى المجلس أيضا بمشاركة ممثل من إدارة الشؤون الإنسانية.

١١- أثنى المجلس على أمانة البرنامج للوثيقة المثيرة للأفكار والتي تبرز دور البرنامج ومسؤولياته التشغيلية في تقديم المساعدات الإنسانية، وتقترح خيارات لدور مستقبلي وتبين أوجه القصور في عملية الاستجابة لحالات الطوارئ، وأمن المجلس على المزايا المقارنة للبرنامج في العديد من المجالات التي حددتها الوثيقة، وشدد على ضرورة تركيز البرنامج على مواضع القوة في أنشطته خصوصا في المجالات التي تدخل في إطار مهام البرنامج المحددة في "بيان رسالة البرنامج".

١٢- قدم المجلس ملاحظات أولية بشأن الاقتراح الخاص بتوسيع دور البرنامج في بعض المجالات كالنقل واللوجستيات، وجلب الموارد وتقديم المدخلات غير الغذائية الأساسية، وطلب توفير المعلومات الكافية عن قدرات البرنامج والتكلفة المترتبة على قيامه بهذه المسؤوليات المتزايدة. وطلب المجلس إجراء المزيد من تحليل السياسات ودراسة التبعات التشغيلية والمالية لهذه المقترحات قبل انعقاد دورته القادمة في أكتوبر/تشرين الأول. وحذر من الشروع في أنشطة إضافية أو توسيع الأنشطة القائمة لأنه قد تتعذر استمراريتها بسبب النقص في الموارد أو أنها قد تصرف الموارد واهتمام البرنامج بعيدا عن دوره الأساسي.

١٣- أبدى المجلس الملاحظات التالية بشأن الموضوعات والمقترحات الواردة في الوثيقة:

١٤- يقر المجلس بأن المهمة المزدوجة للبرنامج المتمثلة في تقديم مساعدات للإغاثة ومساعدات للتنمية هي مركز الثقل في أنشطة البرنامج. ولاحظ المجلس أن البرنامج لا يجد نفسه في الوضع غير المسبوق المتمثل في القدرة على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ فحسب، وإنما في القدرة على تشجيع الانتقال من مرحلة إعادة التعمير والتنمية.

١٥- لاحظ المجلس أنه يمكن تعزيز التنسيق والتعاون مع الوكالات الأخرى من خلال الحوار الذي يقود إلى إبرام مذكرات تفاهم كتلك القائمة بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واعتبر أن "عملية توجيه النداءات الموحدة" تمثل إسهاما مقدرا لتطوير التعاون.

١٦- أقر المجلس بضرورة تحدد مسؤولية مؤسسية واضحة لضمان حماية النازحين وتأمين احتياجاتهم المادية، وبضرورة تعيين وكالة لقيادة العمليات تكون مسؤولة عن التنسيق الميداني عند إعداد عمليات الطوارئ المعقدة. وأرجأ لمجلس إيراد توصية محددة بشأن هذه الموضوعات لعدم اكتمال النقاش بهذا الصدد.

١٧- أقر المجلس بأن مسألة إنهاء توزيع الأغذية للاجئين والمسؤولية عند ذلك تمثل أمرا على قدر كبير من الحساسية بسبب تداخل مهام كل من البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولقد حث الوكالتين على مواصلة التشاور فيما يتعلق بتلك المسألة إلى جانب مسائل تعداد وتسجيل اللاجئين بشكل سليم في إطار تعديل مذكرة التفاهم المبرمة بين البرنامج والمفوضية.

١٨- رأى المجلس أن مسألة توسيع دور البرنامج ليتولى أعمال النقل واللوجستيات لتسليم المساعدات الإنسانية نيابة عن الوكالات الأخرى يحتاج إلى مزيد من النظر. وطلب تحليلا لتكاليف النقل واللوجستيات المترتبة على البرنامج بما في ذلك إمكانية تحقيق وفر في التكلفة ينتج عن أنشطة تطوير البنية التحتية، وذلك حتى يتمكن المجلس من تحديد الميزة المقارنة للبرنامج في ذلك المجال.

١٩- تعرض المجلس أيضا لقدرات البرنامج في شراء ونقل السلع غير الغذائية، بما في ذلك البذور في إطار دعم عمل منظمات أخرى. وأوصى المجلس بأنه ينبغي مواصلة التشاور مع الوكالات الأخرى بشأن هذه الموضوعات.

٢٠- شجع المجلس البرنامج على مواصلة جهوده في تقوية القدرات المحلية حتى يتمكن السكان من التعامل مع حالات الطوارئ بشكل أفضل، وأن يدعم جهود إعادة التعمير والإيلال من الكوارث.

٢١- برزت بعض التساؤلات عن مسألة الاعتراف بسيادة الدول عند تقديم المساعدات للنازحين داخليا دون طلب محدد من الحكومة المعنية، أو في المناطق التي ليس لسلطات الحكومة وجود واضح فيها. وأوضحت الأمانة أنه بمقتضى اللائحة العامة للبرنامج، يمكن للبرنامج أن يقدم مساعدات إغاثة إنسانية بناء على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة، وأن على البرنامج أن ينسق جهود تقديم مساعداته في هذه الحالات الاستثنائية مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية.

## تقرير المجلس التنفيذي المقدم لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة عن نشاطات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في عام ١٩٩٥ (٦/١٩٩٦)

٢٢- اعتبر المجلس أن التقرير قد عكس القدرات التي اتخذتها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في عام ١٩٩٥ بشكل سليم ووافق على تقديمه للمجلسين.

### تدابير الإصلاح والتنشيط في برنامج الأغذية العالمي (٧/١٩٩٦)

٢٣- أعرب المجلس عن ارتياحه لخطوات الإصلاح والتنشيط المتعددة التي اتخذها البرنامج في السنوات الأخيرة وعن الدور الريادي للبرنامج في هذا المجال. واقترح إدراج الإصلاحات المزمع إجراءها في السنوات القادمة في الخطط الاستراتيجية والمالية. ووافقت المديرة التنفيذية على إدراج التعديلات المتعلقة بالصياغة التي اقترحها المجلس على الوثيقة، قبل إرسالها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة.

### مسائل الموارد والمالية: تقرير عن أداء الميزانية في الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٥ (٨/١٩٩٦)

٢٤- أخذ المجلس علما بالخطوات التي اتخذتها الأمانة لتحسين الإدارة المالية للبرنامج. وأثنى على الوفر الذي تحقق في الفترة المالية المعنية. ولقد أبدى المجلس قبولا للتوضيحات التي قدمتها الأمانة بشأن العديد من النقاط المحددة التي أثارها المجلس، وإن كان المجلس قد أشاد بانخفاض دعم البرنامج العام والمصروفات الإدارية وشجع الأمانة على بذل المزيد من الجهد في ذلك الإطار، فقد لاحظ أن ذلك ينبغي أن يتم بشكل لا يؤثر على أنشطة البرامج.

### تشكيل ملاك الموظفين الفنيين للبرنامج (٩/١٩٩٦)

٢٥- أعرب المجلس عن ارتياحه للوضوح الذي اتسمت به المعلومات الواردة في الوثيقة. وطلب من الأمانة أن تقدم تقارير سنوية للمجلس بشأن ما أنجز لتحقيق الهدف المرصود للأمم المتحدة لتحقيق التوازن بين الجنسين في مستوى الموظفين المهنيين بحلول عام ٢٠٠٠، ولتحقيق التوازن الجغرافي. وأخذت الأمانة علما بالمقترحات الخاصة بتحسين إعداد التقارير من هذا النوع في المستقبل.

### تقرير عن الوضع الحالي لمبنى المقر الرئيسي للبرنامج (١٠/١٩٩٦)

٢٦- سلم المجلس بأن وضع مبنى المقر الرئيس للبرنامج غير مرض تبعا لما ورد في الوثيقة التي قدمتها الأمانة وللجولات التفقدية للمبنى التي قام بها المندوبون. وطلب أن يتواصل التشاور مع السلطات الإيطالية وفقا للموجهات التي قدمها المجلس بغرض تقديم مقترحات محددة لإيجاد حل نهائي في الدورة العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦. واقترح المجلس مساعدة الأمانة بشكل أكبر عند الاقتضاء، في متابعة ذلك الأمر.

### التقرير المبدئي للأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (١١/١٩٩٦)

٢٧- أخذ المجلس علما بالتقرير المبدئي للأمين العام للأمم المتحدة وأشاد بالبرنامج لإنشائه مكتب خاص به للتفتيش والتحقيق. وأقر أيضا بأن البرنامج قد نفذ خمسا من التوصيات الثماني الواردة في التقرير ويعمل على تنفيذ الأخريات. وطلب من المديرة التنفيذية إحاطة الأمين العام للأمم المتحدة علما تبعا لذلك.

### تعديل اللائحة المالية واللائحة العامة للبرنامج (١٢/١٩٩٦)

٢٨- وافق المجلس على أنه ينبغي أن تواصل مجموعة العمل مفتوحة العضوية المكونة لتعديل اللائحة.